التحول الرقمي كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي دراسة حالة: المملكة العربية السعودية

Digital transformation as a strategy for economic diversification Case study: Saudi Arabia

جرمون سعاد *

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - الجزائر

djermoun-souad@univ-eloued.dz

تاريخ الإستلام: 2023/06/10 تاريخ القبول: 2024/01/17 تاريخ النشر: 2024/01/22

ملخص:

تأثرت اقتصادات دول المصدرة للنفط خاصة السعودية سلبا نتيجة التقلبات في أسعار النفط العالمية، نظرا لأن القطاع النفطي هو المصدر الرئيسي للدخل من الناتج المحلي الإجمالي للسعودية، دفع التراجع الحالي لأسعار النفط إلى المطالبة بمراجعة جوهرية تستهدف التنويع الاقتصادي، ونظرا لما يشهد العالم في هذه الآونة تتطور التكنولوجيا وتحول الأنشطة الاقتصادية التقليدية إلى أنشطة اقتصادية رقمية، حيث شرعت المملكة العربية السعودية في تنمية الاقتصاد الرقمي كأحد أهم ممكنات تعزيز قدرات القطاعات غير النفطية والتي تسهم في تنمية وتنويع الاقتصاد في اطار برنامج التحول الوطني في ظل رؤية 2030 السعودية، سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على تجربة المملكة العربية السعودية في التحول الرقمي كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، التحول الرقمي، رؤية 2030 .

تصنيفات JEL: D83 ,D84 , O33

Abstract:

The economies of the oil-exporting countries, especially Saudi Arabia, have been negatively affected as a result of fluctuations in global oil prices, given that the oil sector is the main source of income from the gross domestic product of Saudi Arabia. Technology and the transformation of traditional economic activities into digital economic activities, as the Kingdom of Saudi Arabia has embarked on the development of the digital economy as one of the most important capabilities to enhance the capabilities of non-oil sectors that contribute to the development and diversification of the economy within the framework of the national transformation program under the "Saudi Vision 2030", we will try through this The research paper sheds light on the experience of the Kingdom of Saudi Arabia in digital transformation as a strategy for economic diversification.

Keywords: Economic diversification; digital transformation; Vision 2030.

Jel Classification Codes: D83 ,D84 , O33 .

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

شهدت أسعار النفط العالمية تراجعا حادا من 2014 وحتى 2016 ، ويرجع الانخفاض في أسعار النفط كنتيجة للعديد من العوامل بعضها متعلق بالعرض والطلب، والتي أثرت سلبا على اقتصادات دول المصدرة للنفط خاصة السعودية ، دفع التراجع لأسعار النفط إلى المطالبة بمراجعة جوهرية تستهدف التنويع الاقتصادي، ونظرا لما يشهد العالم في هذه الآونة تتطور التكنولوجيا وتحول الأنشطة الاقتصادية التقليدية إلى أنشطة اقتصادية رقمية ، بادرت المملكة العربية السعودية في تنمية الاقتصاد الرقمي كأحد أهم ممكنات تعزيز قدرات القطاعات غير النفطية والتي تسهم في تنمية وتنويع الاقتصاد في اطار برنامج التحول الوطني في ظل رؤية السعودية 2030 ، لذلك سنحاول الإجابة على الإشكالية كالآتي:

إلى أي مدى ساهمت رؤية السعودية 2030 في التحول الرقمي كآلية للتنويع الاقتصادي ؟.

2. التنويع الاقتصادي: (تعريف، أهداف، محددات)

1.2. تعريف التنويع الاقتصادي

- **التنويع الاقتصادي هو** سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد. بمعنى آخر، التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية (المعهد العربي للتخطيط www.arab-api.org).
- **ويعرف أيضا بأنه:** هو عملية تنويع الدخل، أي تسويع القاعدة الانتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الانتاجية (السلعية والخدمة) في الناتج المحلي الاجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على الهيمة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية أو استراتيجية)، كما يعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الانتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الانتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات (قروف، 2016) .

ولكي يتحقق التنويع فإنه يتعين إحداث تحولات جذرية في الهياكل الاقتصادية، بحيث تقوم على قاعدة كبيرة من المرافق الإنتاجية لسلاسل من الصناعات ذات القيمة المضافة والميزة التنافسية العالية، من خلال (السعودية، 2017):

- التنويع الأفقي والذي يسمح بإيجاد فرص لإنتاج سلع جديدة قد تكون مترابطة أو غير؛
- مترابطة بالقطاع الأحادي، كقطاع التعدين أو الطاقة؛
- التنويع الرأسي الذي يهدف إلى تطوير المنتج وزيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة من خلال التحول من صناعة إلى أخرى والتوسع فيها عاموديا.

2.2. أهداف التنويع الاقتصادي

توصلت الدراسات المبررات المنطقية للتنويع الاقتصادي، والتي يمكن تلخيصه في اعتبارات أساسية (روابنية، 2016):

- اتجاهات معدلات التبادل التجاري؛
- عدم استقرار الأسعار في أسواق السلع الأولية؛
- استنزاف الموارد المعدنية؛

- وفورات الحجم الخارجية في الاقتصادات المرتبطة خصوصا مع التصنيع؛
- الحد من مخاطر المحفظة.

من جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني فعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي البترول مثلا، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية، أما على المدى الطويل، فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى. أي أن القطاع الرئيسي، كالنفط قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي.

3.2 محددات التنويع الاقتصادي

يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع (2006) خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع، وهي (المعهد العربي للتخطيط، www.arab-api.org):

- العوامل المادية: الاستثمار ورأس المال البشري؛
- السياسات العمومية: السياسات المالية والتجارية والصناعية)من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية(؛
- متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
- المتغيرات المؤسسية: الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛
- الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال، القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية، والحصول على التمويل.

وهكذا، فإن غياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة ومتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وكذلك عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، كارتفاع معدلات التضخم، لا يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال، كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدات الإنتاج والإنتاجية، كما يتطلب أيضا توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها.

3. التحول الرقمي: (تعريف، فوائد، متطلبات، تقنيات ومجالات)

1.3.تعريف التحول الرقمي

يعرف التحول الرقمي بأنه نموذج عمل جديد قائم على استعمال التقنيات الرقمية في ابتكار منتجات وخدمات جديدة وطريقة توزيعها والتوجه والتركيز نحو العميل أو المستخدم (العبسي، 2021).

يعرف أيضا التحويل الرقمي على أنه عملية انتقال الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمة منتجاتها عبر بناء استراتيجية رقمية، واجراء تحسين على الوضع الراهن ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال قياس الامكانيات الرقمية الحالية، وتحديد أفضل هيكل عمل لأنشطة التسويق الرقمي في المنشأة، ثم يتم تحديد المتطلبات لخطط الاستثمار مع تحديد عوائق التكامل الرقمي لعمل خطة شاملة ومحكمة لكافة الظروف ومن ثم الدفع بعجلة التحول إلى المسار المنشود، وذلك مع وجود إدارة التغيير للتحول الرقمي للوصول إلى الأهداف الاستراتيجية (سمير، 2021) .

إحداث تغييرات في كيفية إدراك وتفكير وتصرفات الأفراد في العمل، والسعي إلى تحسين بيئة العمل من خلال التركيز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (قشطي، 2021)؛

2.3. فوائد التحول الرقمي

التحول الرقمي عملية إستراتيجية مهمة لمستقبل أي بلد وله فوائد عديدة ومتنوعة ليس فقط للعملاء والجمهور ولكن للمؤسسات الحكومية والشركات أيضا منها، بحيث أنه (مجاهد، 2021):

- يحقق أهداف المؤسسات والوصل بها لرؤيتها الإستراتيجية بإمكانيات أقل من المهدرة في الوقت الحالي أو ما قبل التحول الرقمي؛
- يعمل على تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستفيدين؛
- يساعد المؤسسات الحكومية والشركات على التوسع والانتشار في نطاق أوسع والوصول إلى شريحة أكبر من العملاء والجمهور؛
- سيفتح فرصا أكبر بعد فتح الحوار بين القطاعين العام والخاص والشراكة بينهما بالتعاون مع كل الوزارات؛
- يرفع مستويات الشفافية والحوكمة مما يؤدي الى تقليل الأخطاء؛
- يخلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيدا عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات وذلك بـ:
  - الاستفادة من التقنيات الحديثة لتكون أكثر مرونة في العمل وقدرة على التنبؤ بالمستقبل؛
  - تعزيز الاستدامة: يوفر استدامة الموارد الطبيعية ذاتها: واستدامة العملاء؛
  - تحسين الكفاءة وتقليل الإنفاق وتطبيق خدمات جديدة بسرعة ومرونة؛
  - تحسين الخدمات المقدمة في كافة المجالات.

3.3 متطلبات، تقنيات ومجالات التحول الرقمي

يمكن تلخيصها كما في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: متطلبات، تقنيات ومجالات التحول الرقمي

متطلبات التحول الرقمي	تقنيات التحول الرقمي	مجالات التحول الرقمي
-دعم الادارة العليا. -كفاءات بشرية (فريق عمل متكامل ومدرب.) - متطلبات تقنية (الأجهزة والبرامج	- الذكاء الاصطناعي AI - إنترنت الأشياء IOT - الواقع الافتراضي VRوالواقع المعزز AR - البلوكتشين (Block chain) - الطباعة ثلاثية الأبعاد 3. D Printing - البيانات الضخمة. Big Date - الحوسبة السحابية Cloud computing - الأمن السيبراني Cyber Security	- الاقتصاد - الصناعة. - التجارة والسياحة. - الصحة. - التعليم

المصدر: لعرج مجاهد نسيمة، استراتيجية التحول الرقمي في ظل جائحة كورونا مع الاشارة الى تجربة:الامارات العربية المتحدة، مرجع سبق ذكره ، ص : 344.

4. استراتيجية التنويع الاقتصادي وفقا لبرنامج التحول الوطني 2020 ورؤية السعودية 2030

تعتبر 2016م سنة مهمة في تاريخ السعودية انطلاقا من الخطة تهدف إلى التحول الوطني الشامل على مستوى المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع السعودي. ويعتبر التحول الوطني هدفا إستراتيجيا للسعودية، تنتقل من خلاله البلاد تدريجيا من الاعتماد على البترول في اجمالي الدخل الوطني وتوفير الوظائف والمورد المالي لميزانية الدولة، وذلك لخفضه بتنويع القاعدة الاقتصادية من خلال القطاع الخاص وبمساهمة الدولة في ذلك استعدادا لمرحلة ما بعد نضوب البترول، اعتمد برنامج التحول الوطني الأهداف الإستراتيجية الداعمة لتحقيق «رؤية المملكة العربية السعودية 2030» وإدراك التحديات التي تعيق تحقيقها، والابتكار في وضع مستهدفاتها للعام 2020 م، واختير هذا الإطار الزمني ليمثل أهداف مرحلية يمكن من خلالها التخطيط بشكل أقرب لأرض الواقع. وشملت رحلة تحديد المستهدفات مقارنتها مع التجارب والمعايير الإقليمية والدولية وانطلاقا من الوضع الحالي وذلك عبر جهد مشترك بين المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة والجهات المعنية وهيئة العامة للإحصاء، سنعرض فيما يلي استراتيجيات المرتبطة بالتنويع الاقتصادي التي وردت ضمن برنامج التحول الوطني 2020 (السعودية ر.، 2020) :

1.4. استراتيجية التنويع الناتج المحلي

يظهر من خلال الجدول رقم 02، استراتيجية تنويع الناتج المحلي الاجمالي، حيث تستهدف إلى تحسين نسبة قيمة الناتج المحلي غير النفطي إلى إجمالي الناتج المحلي إلى نسبة متقاربة إلى المعيار الاقليمي والعالمي بنسبة تقارب 69 % .

الجدول رقم 02: استراتيجية التنويع الناتج المحلي

الهدف الاستراتيجي الثاني	تنويع الناتج المحلي
الارتباط بأهداف الرؤية 2030	انشاء منصة لوجستية مميزة بين القارات الثلاث
	تأسيس مناطق خاصة حسب المزايا التنافسية لكل منطقة لتعزيز الاستثمارات النوعية
	تطوير قطاع السياحة و الترفيه
	توطين قطاعات الطاقة المتجددة
	توطين قطاعات المعدات الصناعية
	تطوير قطاع تقنية المعلومات
	تطوير قطاع التعدين
	تطوير قطاع النفط و الغاز

مؤشر الأداء	خط الاساس	المستهدف 2020	الوحدة	معيار اقليمي	معيار عالمي
اجمالي الناتج المحلي غير النفطي	1.422	تحت الدراسة	مليار ريال	1.028.87	5.651.56
نسبة قيمة الناتج المحلي غير النفطي إلى إجمالي الناتج المحلي	58	تحت الدراسة	%	69	84
معيار التنوع للقطاعات غير النفطية Hirschman index Herfindahl	0.14	تحت الدراسة	عدد	0.042	0.118

المصدر: برنامج التحول الوطني 2020 ، أحد برامج رؤية 2030 ، السعودية ، http://vision2030.gov.sa

2.4. استراتيجية زيادة صادرات السلع غير النفطية

تستهدف السعودية التنويع الاقتصادي من خلال الرؤية 2030 زيادة قيمة الصادرات من السلع غير النفطية إلى ما قيمته 330 مليار ريال سعودي، والوزارة المسؤولية في تنفيذ هذا الهدف وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية.

الجدول رقم 03 : استراتيجية زيادة صادرات السلع غير النفطية

الهدف الاستراتيجي الأول	زيادة صادرات السلع غير النفطية
الارتباط بأهداف الرؤية 2030	انشاء منصة لوجستية مميزة بين القارات الثلاث
	إيجاد بيئة جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء وتعزيز ثقتهم باقتصادنا
	تأسيس مناطق خاصة حسب المزايا التنافسية لكل منطقة لتعزيز الاستثمارات النوعية

مؤشر الأداء	خط الاساس	المستهدف 2020	الوحدة	معيار اقليمي	معيار عالمي
قيمة الصادرات من السلع غير النفطية	185	330	مليار ريال سعودي	تحت الدراسة	تحت الدراسة

المصدر: برنامج التحول الوطني 2020 ، أحد برامج رؤية 2030 ، السعودية ، http://vision2030.gov.sa

3.4. . استراتيجية تنمية الإيرادات غير النفطية

يبين الجدول رقم 04 الهدف الاستراتيجي الثاني، يستهدف وزارة المالية السعودية للوصول إلى قيمة 530 مليار ريال سعودي لتحقيق التوان في الميزانية، ويعتبر ضمن استراتيجية تنمية الايرادات غير النفطية.

الجدول رقم 04 : استراتيجية تنمية الإيرادات غير النفطية

الهدف الاستراتيجي الثاني	تنمية الإيرادات غير النفطية				
الارتباط بأهداف الرؤية 2030	تحقيق التوازن في الميزانية				
مؤشر الأداء	خط الاساس	المستهدف 2020	الوحدة	معيار اقليمي	معيار عالمي
قيمة الإيرادات غير النفطية	163.5	530	مليار ريال سعودي	10.9	691.02

المصدر: برنامج التحول الوطني 2020 ، أحد برامج رؤية 2030 ، السعودية ، http://vision2030.gov.sa

4.4 استراتيجية زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي

من خلال الجدول رقم 05، والذي يمثل الهدف الاستراتيجي الرابع، وتعتبر وزارة التجارة والاستثمار المسؤولة على الوصول إلى الهدف المنشود خلال 2020 35 % كنسبة مساهمة المنشآت الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي .

الجدول رقم 05 : استراتيجية زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي

الهدف الاستراتيجي الرابع	زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي					
الارتباط بأهداف الرؤية 2030	دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة					
	دعم الأسر المنتجة					
	دعم ريادة الأعمال					
مؤشر الأداء	خط الاساس	المستهدف 2020	الوحدة	معيار اقليمي	معيار عالمي	
نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	33	35	%	60	لا ينطبق	
نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي	20	21	%	36	51	

المصدر: برنامج التحول الوطني 2020 ، أحد برامج رؤية 2030 ، السعودية ، http://vision2030.gov.sa

5. إنجازات التحول الرقمي السعودي في اطار برنامج التحول الرقمي (السعودية ر.، 2020).

يعمل البعد التحول الرقمي على تهيئة البيئة الممكنة للتحول الرقمي واستدامته من خال تطوير اللوائح والأنظمة والممكنات التشريعية وتذليل كافة العقبات التي تعيق عملية التحول الرقمي في القطاعات الحكومية والخاصة وغير الربحية من خال تطوير الحكومة الإلكترونية وتنمية الاقتصاد الرقمي وتحسين الخدمات الحكومية المقدمة ورفع جودتها من قبل كافة الجهات ذات العاقة وتعزيز البنية التحتية الرقمية للجهات، كما يسهم البعد في تهيئة البيئة المناسبة لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة.

كما تتمثل **الأهداف الاستراتيجية في تنمية الاقتصاد الرقمي وتطوير الحكومة الالكترونية**، ويوضح الجدول رقم 06 أسفله أبرز مؤشرات البعد التحول الرقمي وفقا لبرنامج التحول الوطني 2025.

الجدول رقم 06: أبرز مؤشرات البعد التحول الرقمي

المؤشر	الهدف الاستراتيجي	خط الأساس	مستهدف 2025
حصة الاقتصاد الرقمي من الناتج المحلي الإجمالي	تنمية الاقتصاد الرقمي	%13 2017	% 19.2
عدد نماذج الأعمال الرقمية الأولية		10 2019	150 مستهدف 2023
عدد المشاركين في أنشطة نشر الوعي الرقمي		0 2020	1060000
ترتيب المملكة في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية	تطوير الحكومة الإلكترونية	44 2016	26 مستهدف 2024
مبلغ الوفورات الناتجة عن المبادرات الحكومية الرقمية		0.16 مليار 2019	3.24 مليار
قياس التحول الرقمي الحكومي		% 45 2019	% 75
مستوى نضج تحول الخدمات الحكومية الرئيسية رقميا		% 60 2016	% 92

المصدر: رؤية السعودية 2030، برنامج التحول الوطني، الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني 2021-2025 ، السعودية ، ص : 91 ، ww.vision2030.gov.sa

وتتمثل أبرز مبادرات التحول الرقمي السعودي كما يلي (السعودية ر.، 2020):

- تحفيز الاستثمار في نشر شبكات الألياف الضوئية في المناطق الحضرية؛
- تهيئة بيئة مستدامة للنهوض بصناعة تقنية المعلومات والاتصالات ومواكبة التطورات المتسارعة؛
- إطلاق برنامج شامل يهدف لنشر الوعي والمعرفة الرقمية وتأهيل كوادر وطنية ذات كفاءة عالية للدفع بعملية التحول الرقمي؛
- تطوير الاستراتيجية وخارطة الطريق والممكنات الأساسية لرقمنة القطاعات ذات الأولوية؛
- تحفيز وتبني الابتكار الرقمي من خال دعم الرياديين والشركات المحلية الرقمية؛
- تطبيق حوكمة فعالة ومعايير مشتركة للحكومة الإلكترونية وتمكين تحسين تجربة المستخدم؛
- تحفيز التوسع في خدمات الاتصالات عن طريق توفير الطيف الترددي وتسهيل آلية الحصول على التصاريح؛
- إطلاق أنظمة وتطبيقات ذكية مشتركة للتعاملات الحكومية؛
- تعزيز الأمن الرقمي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات؛
- تطوير وتفعيل منصات الحكومة الشاملة والمفتوحة؛
- إطلاق السحابة الحكومية ورفع مستوى التكامل الحكومي؛
- تحفيز الاستثمار في نشر خدمات الاتصالات وخدمات النطاق العريض اللاسلكية في المناطق النائية؛
- تحسين جودة واستدامة خدمات الإنترنت وتطوير بيئة مواتية لقطاع الاتصالات من خال تحديث الأطر التنظيمية والتراخيص؛
- ترشيد الإنفاق الحكومي وتفادي الازدواجية في الاستثمار على تقنية المعلومات؛

- نشر النطاق العريض في المناطق الحيوية؛
- التوسع ورفع جودة النطاق العريض في مناطق المملكة؛
- تشريعات وسياسات منظومة الاتصالات وتقنية المعلومات.

5. أهمية الاقتصاد الرقمي للملكة العربية السعودية كآلية للتنويع الاقتصادي

استثمرت السعودية الكثير في إطار التزامها بتنفيذ رؤية 2030 أكثر من تريليون دولار-وتمكنت من تحقيق إنجازات كبيرة في سبيل تحقيق رؤيتها، وتنويع اقتصادها، نظرا لأن الاقتصاد الرقمي أمر بالغ الأهمية للتحول الرقمي الوطني، فقد تبنت وحدة التحول الرقمي الوطنية التابعة لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات سياسة تمت الموافقة عليها لأساس الاقتصاد الرقمي ضمن خطط التحول الرقمي، تهدف هذه السياسة إلى تطوير الاقتصاد الرقمي للمملكة العربية السعودية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وإيجاد مزايا تنافسية لدفع التنويع والاستدامة عبر الاقتصاد وخلق ميزة أكثر تنافسية، حيث من المتوقع أن يتجاوز سوق الخدمات الرقمية في المملكة العربية السعودية 38 مليار دولار بحلول عام 2025 (المعلومات، 2023).

أكدت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات أن الاقتصاد الرقمي أصبح جزءا لا يتجزأ في أي دولة ترغب في أن تكون في مصاف الدول المتقدمة، مبينا أن الاقتصاد الرقمي في السعودية يوفر وظائف تتجاوز 150 ألف وظيفة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، إن الاقتصاد الرقمي تأثيره كبير في الاقتصاد السعودي، متوقعا أن تصل نسبته 19.5 في المائة من إجمالي الاقتصاد الوطني بحلول 2025 حيث سيصبح الاقتصاد الرقمي ذا تأثير كبير في المملكة العربية السعودية .

يقدم مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بقياس مدى فعالية عملية التحول الرقمي في الدول العربية، ويحدد اتجاهات وأنماط تطوير الأداء الحكومي العربي، حيث يستند التقرير على الأبعاد الاستراتيجية الخمسة للرؤية العربية في للاقتصاد الرقمي، والتي ترى بأنه حتى تنجح الدول العربية اقتصاديا العالم الرقمي، اعتمد التقرير في تنظيمه على تسع ركائز أساسية؛ وتتكون كل ركيزة من ثلاثة إلى ثمانية مؤشرات بإجمالي 43مؤشرا، وكما هو موضح وفقا للجدول التالي:

جدول رقم 07: الركائز الرقمية

المحاور	الركائز
الحكومة الرقمية	المؤسسات الحكومة الرقمية
الأسس الرقمية	البنية التحتية
الاستعداد الرقمي للمواطن	القوى العاملة
الابتكار الرقمي	الابتكار المعرفة والتكنولوجيا
الأعمال الرقمية	قوى السوق نمول سوق المال
التنمية المستدامة	اهداف التنمية المستدامة

المصدر: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022 مرحلة ما بعد كوفيد 19، الطبعة الاولى، الامارات، ماي 2022، ص : 48 .

ووفقا لتقرير الصادر الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي أحتلت السعودية **المرتبة الثانية عربيا** وفقا لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لسنة 2022 كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 08: مستوى الأداء وفقا لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي

المحاور	الركائز	قيمة المؤشر	الترتيب
الحكومة الرقمية	المؤسسات	65.40	09
الأسس الرقمية	البنية التحتية	57.55	04
الاستعداد الرقمي للمواطن	القوى العاملة	76.97	02
الحكومة الرقمية	الحكومة الرقمية	80.24	03
الابتكار الرقمي	الابتكار	61.37	03
	المعرفة والتكنولوجيا	20.85	06
الأعمال الرقمية	قوى السوق	73.60	03
	نمول سوق المال	82.77	05
التنمية المستدامة	اهداف التنمية المستدامة	75.93	03
	إجمالي قيمة المؤشر	66.07	02

المصدر: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 161 .

6. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة حاولت إبراز دور التحول الرقمي كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي، حيث سعت رؤية السعودية 2030 إلى التنويع الاقتصادي، حيث شرعت في إنجاز برنامج جريء للإصلاح في ظل "رؤية السعودية 2030 " التي تهدف إلى تنويع موارد النشاط الاقتصادي، ويلعب التنويع الاقتصادي دور كبير في تعزيز تنافسية الاقتصاد السعودي ، حيث يمثل تحقيق "اقتصاد مزدهر"، إحدى ركائزها الأساسية الثلاثة، تركز الرؤية على تنويع الاقتصاد، ودعم المحتوى المحلي، وتطوير فرص مبتكرة للمستقبل، استثمرت السعودية الكثير في إطار التزامها بتنفيذ رؤية 2030 أكثر من تريليون دولار-وتمكنت من تحقيق إنجازات كبيرة في سبيل تحقيق رؤيتها، وتنويع اقتصادها ونظرا لما يشهد العالم في هذه الآونة تتطور التكنولوجيا وتحول الأنشطة الاقتصادية التقليدية إلى أنشطة اقتصادية رقمية، نظرا لأهمية الاقتصاد الرقمي، فقد تبنت المملكة العربية السعودية سياسة تطوير الاقتصاد الرقمي لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وإيجاد مزايا تنافسية، حيث من المتوقع أن يتجاوز سوق الخدمات الرقمية في المملكة العربية السعودية 38 مليار دولار بحلول عام 2025، حيث احتلت السعودية وفقا لتقرير الصادر الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي المرتبة الثانية عربيا وفقا لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لسنة 2022 .

8. قائمة المراجع:

1. المعهد العربي للتخطيط، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية . http://www.arab-api.org
2. محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التونيع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلة للفترة (1980-2014) ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ،غرداية، المجلد 09 ، العدد 02 ، 2016 .
3. جمعية الاقتصاد السعودية، التنويع الاقتصادي، وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، اللقاء السنوي التاسع عشر الرياض ، مارس 2017 .
4. موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 05 ديسمبر 2016 ، جامعة ورقلة .
5. المعهد العربي للتخطيط، نفس المرجع السابق .
6. صدوقي غريسي، سي الطيب الهشمي رضا ، علي العبسي: واقع وأهمية التحول الرقمي والأتممة، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية المركز الجامعي أفلوا، المجلد 03 ، العدد 02 ، 2021 ، ص : 101 .
7. رديف مصطفى، غفار فيصل، بن عياد محمد سمير: التحول الرقمي كآلية لتعزيز درجة الشمول المالية في الجزائر، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، المجلد 01 ، العدد 05 ، 2021 ، ص : 286 .
8. نبيلة عبد الفتاح قشطى، حوكمة التحول الرقمي، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، المجلد 01 ، العدد 05 ، 2021 ، ص : 417 .
9. لعرج مجاهد نسيمة، استراتيجية التحول الرقمي في ظل جائحة كورونا مع الاشارة الى تجربة: الامارات العربية المتحدة، مجلة دفاتر ، المجلد 17 ، العدد 04، ديسمبر 2021، ص : 343
10. برنامج التحول الوطني 2020، أحد برامج رؤية 2030، السعودية، http://vision2030.gov.sa
11. رؤية السعودية 2030، برنامج التحول الوطني، الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني 2021-2025، السعودية ، ص : 05 ww.vision2030.gov.sa
12. رؤية السعودية 2030، مرجع سبق ذكر ، ص : 92-98 .
13. وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، سياسية الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية ، https://mcit.gov.sa/